شؤون فلسطينية

كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٩ ٢٠١

شؤون فلسطينية

٢٠١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٩

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ دولة فلسطين:
نحو سلام في الشرق الاوسط ..... أحمد شاهين
٩ م.ت.ف. والصراع من أجل البقاء ..... عدنان حسين
٣٠ القضية الفلسطينية في سياسة
حزب العمل الاسرائيلي ..... سعيد تيّم
٤٧ فلسطين في أدب جبرا ابراهيم جبرا ..... د. مصطفى عبد الغني
٦٠ سياسة اسرائيل المائية
وأثرها في مستقبل التسوية ..... عماد هرملاني
٧٣ الحزب الشيوعي الاسرائيلي والهجرة والتهجير ..... د. محمود محارب

تقارير

٨٥ وتيرة السلوك الاميركي في الحوار مع م.ت.ف. ..... عبد السلام مصاروة

مراجعات

٨٨ البنية السياسية للانتفاضة ..... يوسف حدّاد
٩٣ الاعلام الفلسطيني في الارض المحتلة ..... فايز ساره
٩٧ الثابت والمتغيّر في الاقتصاد الاسرائيلي ..... عمر سعادة

شهريات

١٠٢ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
خطة للتعاطي مع شبكة المبادرات ..... سميح شبيب
١٠٧ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
تردّد الموقف العربي ..... أ. ش.
١١٤ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
امتياز «حق التجريب» ..... د. نبيل حيدري
١١٩ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
عمليات هجومية ..... د. يزيد صايغ

اسرائيليات:
١٢٤ **موافقة مشروطة على «نقاط بيكر»** ..... هاني العبدالله
١٣٥ **انتخابات الهستدروت رسّخت سيطرة «العمل»** ..... محمد عبدالرحمن
١٤٢ المناطق المحتلة:
الذكرى الاولى لاعلان الاستقلال ..... ربعي المدهون

وثائق
١٤٦ **الرئيس ياسر عرفات: اعلان الاستقلال انهى مؤتمر بازل**

يوميات
١٥١ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/١٠/١٩٨٩ الى ١٥/١١/١٩٨٩**

بيبليوغرافيا
١٦٨ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان محمد بشناق

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام: صبري جريس — مدير التحرير: محمود الخطيب

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

دولة فلسطين
نحو سلام في الشرق الاوسط

أحمد شاهين

يُعتبر الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الذي يصفه البعض بـ «النزاع»، أحد أكثر أشكال الصراع تعقّداً، حيث تتداخل في مقوّماته الميثولوجيا والتاريخ والجغرافيا؛ هذا اذا تجاوزنا الجوانب الدينية للصراع. فالشعبان، الاسرائيلي والعربي، حسب الميثولوجيا، التوراتية والاسلامية، ينحدران من أب واحد، هو ابراهام لدى اليهود، وابراهيم لدى العرب، وزوجتيه، هاجر (أم العرب) وسارة (أم اليهود)؛ كما تنازعا، خلال حقب تاريخية طويلة، للسيطرة على جغرافيا واحدة، فغلب أحدهما الآخر، تارة هذا وتارة ذاك؛ كما خضعا، معاً، لسيطرة غزاة آخرين ممّن سيطروا على الحوض الشرقي للبحر الابيض المتوسط خلال تاريخ طويل؛ وكان آخر أشكال هذه السيطرة احتلال دول المتروبول للمنطقة العربية واقتسام النفوذ فيها، فيما عرف باسم اتفاقية سايكس ـ بيكو. ولن نستعرض، في سياق هذه المقالة، تاريخ هذا الصراع؛ وسنقتصر على احد وجوهه الراهنة، والمتمثّل في البعد القومي لأحلام كلا الشعبين، والدور الذي يمكن ان يلعبه قيام دولة فلسطينية مستقلة في تخفيض مستوى الصراع، وجعله نزاعاً واقعياً قابلاً للتسوية. ولاستقامة سيرورة السياق، انطلقنا من الاقرار بوجود شعبين، اسرائيلي وفلسطيني، يطالب كل منهما بـ «حق تاريخي» له في اقامة دولته على أرض اجداده، مع ملاحظة ان كلا الشعبين سلّم، في لحظة تاريخية، وان كانت اللحظات متباعدة، بقبول تقسيم الجغرافيا المتنازع عليها: فلسطين.

الصراع الصهيوني ـ الفلسطيني / العربي

من المفيد الاشارة، بداية، الى ان النهوض القومي العربي، والدعوة الصهيونية الى انشاء «وطن قومي» لليهود، قد برزا في فترة متقاربة (أواخر القرن التاسع عشر)؛ كما ان من المفيد، أيضاً، الاشارة الى ان كلا الطرفين اعتمد على بريطانيا لمساعدته على ترجمة طموحه القومي: العرب في ثورتهم على تركيا؛ واليهود في مساعدتهم على الهجرة الى فلسطين؛ وفي فترة متقاربة تمّ الاعلان عن الثورة العربية (١٩١٦) بقيادة شريف مكة، حسين بن علي، الذي تحالف مع بريطانيا في الحرب العالمية الاولى ضد تركيا، أملاً في اقامة مملكة تشمل الجزيرة العربية وبلاد الشام. في المقابل، وعدت بريطانيا، عبر وزير خارجيتها، آرثر بلفور (١٩١٧)، بمساعدة اليهود في انشاء «وطن قومي» لهم في فلسطين؛ وتردّد، في حينه، ان من بين أسباب الوعد البريطاني لليهود الخدمات التي قدّمها يهود أوروبا الى بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى (لن ندخل، هنا، في تحليل دوافع بريطانيا آنذاك؛ فحول ذلك الكثير من الدراسات التي تحلل تلك الدوافع). ومن المفيد، أخيراً، الاشارة الى ان الدعوة القومية العربية

تركّزت، حتى أواسط القرن العشرين، في القسم الآسيوي من العالم العربي. فالثورة العربية انطلقت من مكة؛ وكان دعاتها ومفكروها يتمركزون في بلاد الشام، أو سوريا الكبرى التي تضمّ، حسب التقسيم الجغرافي الحالي، سوريا وفلسطين ولبنان والاردن، ويضيف اليها البعض العراق. وكان حلم دعاة القومية العربية، في حينه، اقامة دولة عربية واحدة تمتد من جبال طوروس في شمال سوريا الى بحر العرب في جنوب الجزيرة العربية. لكن الامور تطوّرت الى غير ما حلموا به. فبريطانيا لم تف بوعودها للشريف حسين، ونفّذت اتفاقها مع فرنسا (سايكس ـ بيكو)، فاقتسمت معها بلاد الشام، حيث كان من نصيب فرنسا سوريا الحالية ولبنان، وكان من نصيب بريطانيا فلسطين والعراق. وفي العام ١٩٢٢، قسّمت بريطانيا فلسطين، وجعلت الامير عبدالله، ابن الشريف حسين، أميراً على القسم الذي تحوّل، لاحقاً، الى المملكة الاردنية الهاشمية.

وفي ظل الانتداب البريطاني، وبحمايته، ازدادت هجرة اليهود من اوروبا الى فلسطين؛ وساعد في ذلك، اضافة الى الدعاية الصهيونية، الظروف التي كانت تمر بها اوروبا، حيث تميّزت تلك الحقبة بهيمنة العنجهية القومية وزيادة التنافس للسيطرة على العالم فيما بين دول المتروبول الاوروبية. ومن أبرز الحوادث التي عززت لدى اليهود فكرة الهجرة الى فلسطين الثورة البلشفية في روسيا (١٩١٧)، وصعود النازية الى الحكم في ألمانيا (١٩٣٣). وقد بلغ عدد اليهود في فلسطين، عشية اعلان قيام اسرائيل (١٩٤٨)، حوالى ٦٠٠ ألف يهودي، في حين كان عددهم، عند اقامة أول مستوطنة صهيونية (ريشون لتسيون، ١٨٨٢)، ٣٠ ألف يهودي. وقد موّلت البورجوازية اليهودية هجرة اليهود الى فلسطين عبر الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية العالمية.

ولم تلق هجرة اليهود الى فلسطين قبولاً لدى الفلسطينيين، فحاولوا مقاومتها بأشكال شتّى؛ منها الدعوة الى عدم بيع الاراضي لليهود؛ ومنها الضغط على بريطانيا لايقاف الهجرة؛ ومنها، أيضاً، اللجوء الى المقاومة العنيفة، التي كان من أبرزها هبّة البراق (١٩٢٩) وثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. وقد أصرّ الفلسطينيون على ان فلسطين وطنهم، ورفضوا كل الاشكال التي عرضت لاشراك اليهود معهم في السيادة على أرض فلسطين. واعتمد الفلسطينيون على دعم أشقائهم العرب، سواء في صراعهم ضد الصهيونيين، أو في الضغط على بريطانيا لمنحهم الاستقلال، كغيرهم من الاقطار العربية. وكان عدد الفلسطينيين، عند اعلان التقسيم، ١,٣ مليون نسمة.

وأقرّت هيئة الامم المتحدة، في اطار صياغة العالم الجديد بعد الحرب الكونية الثانية، تقسيم فلسطين الى دولتين، احداهما يهودية والاخرى عربية، وأصدرت، في العام ١٩٤٧، القرار الرقم ١٨١، الذي خصّص للدولة اليهودية ٥٦,٤٧ بالمئة من أرض فلسطين، وللدولة العربية ٤٢,٨٨ بالمئة، واعتبرت القدس منطقة دولية (٠,٦٥ بالمئة). وقد رفض الفلسطينيون والحكومات العربية قرار التقسيم، بينما قبلته الحركة الصهيونية، التي أعلنت، مع انسحاب بريطانيا، اقامة اسرائيل في ١٩٤٨/٥/١٥؛ وفي الوقت عينه، توجّهت جيوش مصر وسوريا والاردن والعراق ولبنان الى فلسطين لدعم الثوار الفلسطينيين الذين كانوا يقاتلون قوات الهاغاناه الصهيونية، ولتحرير فلسطين من التركة الاستعمارية التي حملت اسم «دولة اسرائيل». وانتهت تلك الحرب بهزيمة الجيوش العربية، وتوسيع رقعة المساحة التي بسطت قوات الهاغاناه سيطرتها عليها لتشمل ٧٧ بالمئة من مساحة فلسطين. وفي العام ١٩٤٩، وقّعت الدول العربية المتاخمة لاسرائيل اتفاقيات هدنة؛ بينما أعلن الفلسطينيون عن اقامة حكومة خاصة بهم دعيت باسم «حكومة عموم فلسطين»؛ الّا ان تلك الحكومة لم تعش طويلاً. فقد سيطر الاردن على القسم الذي كانت تسيطر عليه قواته، وضُمّ لاحقاً وصار يعرف باسم

«الضفة الغربية»؛ كما ضمّت سوريا اليها منطقة الحمّة؛ وفرضت مصر على غزة حكماً عسكرياً؛ وتحوّلت بذلك القضية الفلسطينية الى قضية عربية؛ ومنها حمل الصراع مع اسرائيل طابع الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

كان من بعض نتائج حرب العام ١٩٤٨ لجوء كثير من الفلسطينيين الى الدول العربية؛ كما هاجر العديد من يهود الدول العربية الى اسرائيل. وفي الوقت الذي اعتبرت اسرائيل هجرة اليهود اليها «عودة الى وطنهم»، اعتبرت الدول العربية الفلسطينيين لاجئين مؤقتين فيها بانتظار «تحرير فلسطين»؛ وقد أقرّت الامم المتحدة بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، بموجب القرار الرقم ١٩٤، ولم تُقبل اسرائيل عضواً في هيئة الامم المتحدة، الاّ بعد موافقتها على القرار المذكور.

وفي العام ١٩٦٧، شنّت اسرائيل حرباً جديدة على كل من سوريا والاردن. ودون ذكر أسباب وملابسات وظروف تلك الحرب، فقد جاءت نتيجتها لصالح اسرائيل؛ اذ احتلت سيناء (مصر)، والضفة الغربية وهي ما تبقى من فلسطين، وهضبة الجولان (سوريا). وفي العام ١٩٧٣، بادرت مصر وسوريا الى شنّ حرب على اسرائيل، ادّعى كل من الطرفين، العربي والاسرائيلي، في نهايتها، بأنه المنتصر، وكانت حصيلتها اتفاقيات «فك ارتباط» على الجبهتين، المصرية والسورية، اعتبرتا «خطوة أولى نحو السلام»؛ وتطوّرت الأمور على الجانب المصري حتى وصلت الى معاهدة سلام، اشتهرت باسم «اتفاقيتا كامب ديفيد» (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩).

بعد اتفاقيات فك الارتباط، سالفة الذكر، بقي الفلسطينيون وحدهم، من بين العرب، في مواجهة اسرائيل التي وصفها بعض الاسرائيليين بأنها «جيش له دولة». وشنّت اسرائيل حرباً متواصلة على المقاتلين الفلسطينيين الذين تقودهم منظمة التحرير الفلسطينية؛ وكان من أبرز محطات تلك الحرب غزو اسرائيل لجنوب لبنان (١٩٧٨)؛ وحرب المواقع (١٩٨١) التي انتهت باتفاق لوقف اطلاق النار بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية برعاية الولايات المتحدة الاميركية ولبنان بالنيابة عن منظمة التحرير؛ ثمّ الغزو الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢، الذي أدّى الى خروج مقاتلي المنظمة من بيروت. ولخّص كتّاب اسرائيليون دوافع ذلك الغزو بأنه حرب في لبنان من أجل الاحتفاظ بالاراضي الفلسطينية المحتلة. وللتذكير، شهدت بداية ذلك العام (١٩٨٢) انتفاضة فلسطينية استمرت ثلاثة شهور في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين.

أخيراً، انتفض الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، في ١٩٨٧/١٢/٩، وما زال مستمراً في انتفاضته ـ ثورته، وجعل بذلك القضية الفلسطينية موضوعاً يقتضي الحل، ممّا حرّك المناخ السياسي الاقليمي، والعالمي، للبحث في حلّ لهذه القضية المعقّدة. وفي موازاة مبادرة الشعب الفلسطيني الى الانتفاضة، بادرت القيادة الفلسطينية الى اعلان استقلال دولة فلسطين (١٩٨٨/١١/١٥)، على أساس قرار التقسيم، وعرضت، مع اعلان الاستقلال، برنامجها السياسي للتسوية العادلة للصراع الفلسطيني ـ الصهيوني.

تشابك السقوف القومية

يعتبر العرب أنفسهم أمّة واحدة؛ وهي تضمّ، الآن، جميع الدول العربية المنضوية في اطار جامعة الدول العربية، من المغرب حتى دول الخليج. وقد حَلُم العرب، منذ نهضتهم ضد تركيا، بتحقيق دولة واحدة. وعلى الرغم من اصابة شعوب الأمة العربية بالخيبة من امكان اقامة مثل هذه الدولة، الاّ

ان هذا الحلم ما زال مشروعاً، ويحاول قادة الشعوب العربية ايجاد صياغة واقعية لترجمته عملياً، قد يكون آخر اشكالها اقامة اتحادات اقتصادية محكومة بالتقارب الجغرافي، مثل: مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي، ومجلس التعاون العربي.

ولم تكن فلسطين خارج الافق القومي العروبي، بل ظل شعار «الوحدة العربية طريق لتحرير فلسطين»، لفترة طويلة، شعاراً ـ مطلباً رسمياً وجماهيرياً، ولم يقلل ترسيخ البنى والاوضاع القطرية من مشاعر الاخاء العربي والتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ بمعنى ان الطموح القومي العربي في اقامة دولة واحدة، وفلسطين ضمنها، لا يزال طموحاً مشروعاً لأمّة تعتبر ان تجزئتها انما تمّت قسراً عن ارادة شعوبها، وبفعل عوامل خارجية. لكن واقع التجزئة بدأ يكتسب، بفعل الزمن والتطوّرات الاقتصادية ـ الاجتماعية داخل كل قطر، سمة تجعل من الطموح القومي، آنف الذكر، وكأنه خارج سياق التاريخ، على الاقل وفق الآفاق التي كان ينظر اليه من خلالها في الخمسينات وأوائل الستينات من القرن العشرين. وقد يكون للتطور العالمي نحو أبعاد فوق ـ قومية أثر في تخفيف حدة الطموح القومي العربي ودفعه نحو الاتجاه الجديد، حيث لن يكون العامل القومي ـ كما يبدو ـ عنصراً في معادلات الصراع المستقبلية التي قد يشهدها العالم؛ وقد يكون لتعميم النموذج الاميركي، على الصعيد العالمي، الدور الأبرز في تقليص أثر العنصر القومي ـ العرقي، حيث ان الولايات المتحدة الاميركية خليط من كل قوميات الكون تتعايش وتتعاون وتبدع من غير تناحر، مع ان بعض بلدان تلك القوميات يتحارب.

من جهتها، اعتبرت الحركة الصهيونية نفسها «حركة تحرر وطني يهودية» في فلسطين، وسمّت الاعلان عن اقامة «دولة اسرائيل» اعلان «الاستقلال»؛ كما حملت حرب العام ١٩٤٨ اسم «حرب الاستقلال»؛ ووصفت اتجاهات سياسية اسرائيلية حرب العام ١٩٦٧ بأنها «حرب تحرير» (حيروت)، وانها استكمال لحرب «الاستقلال»؛ بل ان بعض الاتجاهات اليمينية الاسرائيلية رأى ان جغرافيا اسرائيل تشمل ضفتي نهر الاردن، ويعتبر ان تقسيم فلسطين حدث في العام ١٩٢٢؛ ولذا يستطيع الفلسطينيون اقامة دولتهم في الجزء الشرقي من نهر الاردن، أي في المملكة الاردنية الهاشمية؛ كما ان الاتجاهات الدينية الاسرائيلية رأت ان «أرض ـ اسرائيل» تشمل جميع الاراضي التي تجوّل فيها ابراهام، أبو الاسرائيليين، وتحدّد تلك الجغرافيا فيما بين نهري الفرات، في شمال سوريا، والنيل (مصر)، وهي ما تدعى بـ «اسرائيل التوراتية»، والعلم الاسرائيلي بخطيه الأزرقين يرمز الى هذه الخارطة؛ وليس ضمّ الجولان، في العام ١٩٨١، الاّ تعبيراً عن طموحات «قومية» صهيونية لها سقوف متعددة يمكن الاشارة الى تدرجها على النحو التالي: دولة في حدود ما قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ دولة على أرض فلسطين المعروفة تحت الانتداب البريطاني؛ دولة اسرائيل في «أرض ـ اسرائيل التاريخية» (ضفتا الاردن)؛ دولة في «أرض ـ اسرائيل التوراتية». هذه السقوف «القومية»، اذا قبلنا منطوق قرار التقسيم الدولي الصادر في العام ١٩٤٧ تتصادم عدائياً مع كافة الدول العربية المتاخمة لاسرائيل، عدا عن انها، أساساً، توجه لالغاء وجود الآخر، حيث لا يمكن لمثل هذه الطموحات ان تتحقق دون مثل هذا الالغاء؛ وتجربة تهجير الفلسطينيين، في العام ١٩٤٨، لخير شاهد على سلوك النموذج الاسرائيلي تحت تأثير طموحه «القومي».

الشعب الفلسطيني وقع لفترة طويلة أسير الحلم ـ الوهم القومي العربي، بل كان من بين زعامته روّاد في صياغة التفكير العروبي ودعاة سياسيين لترجمته عملياً، وربط مصيره بمصير أشقائه العرب. ولذا، عندما هاجر الفلسطينيون، في العام ١٩٤٨، من فلسطين انتقلوا داخل وطنهم حسب

منطوق ذلك الزمن؛ لكنهم اكتشفوا، لاحقاً، انها هجرة وليست انتقالاً، وانهم لاجئون. مع ذلك، اقتضى وعيهم بخصوصيتهم الفلسطينية المرور بـ «مطهر» النفي واللجوء وخيبة الحلم العروبي. فعندما انطلقت حركة التحرير الوطني الفلسطينية المعاصرة، في أوائل الستينات، عبّرت عن فلسطينيتها «بحذر وخجل» خوفاً من ان تُتهم «بالقطرية»، من جهة، وخجلاً من ان تبدو حركتها انسحاباً من المشروع القومي العروبي؛ فكما صرّح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، في كتابه «فلسطيني بلا هوية»، كان الهدف من اعلان الكفاح المسلّح رمي قفاز تحدي في وجه الصهيونية والعالم بأن الشعب الفلسطيني موجود، ودفع الحكومات العربية الى التحرك الى تنفيذ وعدها بتحرير فلسطين.

الّا ان تطوّر منطوق الصراع العربي ـ الاسرائيلي وسيرورته من «صراع» الى «نزاع» بعد حرب العام ١٩٦٧ (ازالة آثار العدوان)، ووضوح هذا الاتجاه بعد حرب العام ١٩٧٣ (فك الارتباط)، وهو ما عنى القبول الضمني بوجود اسرائيل، جعل القيادة السياسية الفلسطينية تعمل لتكريس خصوصية الهوية الوطنية الفلسطينية، وذلك للحفاظ على طبيعة الصراع حول جغرافيا فلسطين بين الحركة الصهيونية والشعب الفلسطيني. وهكذا صارعت القيادة الفلسطينية، بعد العام ١٩٧٣، على ثلاثة محاور: فلسطينية، وعربية، واسرائيلية. فالهدف، فلسطينياً، كان تجسيد وحدة شعب، جماهيراً واحزاباً؛ وعربياً انتزاع الحق في القرار الوطني المستقل، بكل ما يمثّله من أبعاد؛ واسرائيلياً متابعة الصراع على حق تقرير المصير على الارض الفلسطينية. ولم يكن أي من دروب تلك المحاور الثلاثة مكللاً بالورد، بل كان مزروعاً بالشوك وتمّ عبورها بالدم وعلى أجساد الشهداء.

وبانطلاقة الانتفاضة الفلسطينية من على الارض الفلسطينية، واستمرارها، انحسم الصراع في اطار المحورين، الفلسطيني والعربي، لصالح قيادة الشعب الفلسطيني، ليتمّ، بعد ذلك، البدء في توجيه الجهود نحو حسم الصراع على المحور الثالث مع العدو الصهيوني. وكما بادر الشعب الفلسطيني الى الثورة على الاحتلال الاسرائيلي، بادرت القيادة السياسية الفلسطينية الى وضع برنامج سياسي واقعي يهدف الى تحقيق الاستقلال الفلسطيني، وهو ما تمّت ترجمته في حصيلة اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني والقرارات التي اصدرها، واعلان القبول والاستعداد لاقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين، وفق قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١؛ وهو ما عنى الاعتراف بحق الشعبين، الاسرائيلي والفلسطيني، كل باقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين.

فالطموحات القومية أشجار عالية يمكن تسلّقها عندما تتجه النوايا نحو الحرب؛ لكن السلام يقتضي، بالضرورة، النزول من عليها الى ارض الواقع.

رهان المستقبل

من المعروف ان الطموح القومي لأي شعب هو المنهل الذي تعود اليه القيادة السياسية للشعب، كي تستقي منه أدواتها التحريضية، لتؤطر، بواسطتها، حولها، جماهيرها، وبالتالي لتدفعها نحو متابعة صراعها لتحقيق طموحاتها القومية. وطالما بقيت الطموحات القومية قائمة طالما بقي عنصر الصراع متأججاً. وفي حالة كحالة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، يفترض الطموح القومي لكلا الطرفين، على النحو الذي استعرضناه، الغاء الآخر، أي انه صراع على الوجود. واذا استمر على ما هو عليه، فهذا يعني ان منطقة الشرق الاوسط ستستمر منطقة متفجّرة، ولم يعد العالم يحتمل، وهو على أبواب القرن الواحد والعشرين، بقاء بؤر متفجرة في العالم قد تؤدي الى دمار كوني.

وقد استوعبت القيادة السياسية الفلسطينية التطوّرات المحتملة للعالم، والتي بدأت ترسم ملامح عالم جديد منذ العام ١٩٨٥ (مع قدوم ميخائيل غورباتشيوف الى رأس السلطة السوفياتية وطرحه لمبادراته السياسية والعسكرية على أساس مبدأ توازن المصالح). وعلى ذلك، كانت منظمة التحرير الفلسطينية المبادرة الى تخفيض طموحها القومي من «تحرير كامل فلسطين» الى «القبول بدولة فلسطينية على جزء من فلسطين»؛ والدول العربية، بدورها، كانت بدأت، منذ زمن، تتصرّف انطلاقاً من قبولها بوضعها الراهن كدول منفصلة، وخفضت طموحها القومي «الدولة الواحدة» الى «الاتحاد الممكن». وبقبولها بوضعها كدول منفصلة، قبلت، ضمناً، بوجود اسرائيل كدولة شرق أوسطية، حيث ساد الحديث عن وجوب «تحقيق السلام العادل، والشامل، والدائم»؛ وذهاب مصر نحو السلام مع اسرائيل كان ترجمة «مصرية» للشعار المذكور.

على ما تقدم، أصبح ابقاء منطقة الشرق الاوسط كبؤرة متفجرة، أو جعلها منطقة سلام، مرهوناً باسرائيل التي بات عليها ان تنزل، بدورها، من على أشجار طموحاتها «القومية» العالية جداً، وان تقبل بما أقرّته لها هيئة الامم المتحدة، وان تقرّ بأنها دولة احتلال وتمارس استعماراً على الاراضي الفلسطينية، وبالتالي ان تبدي الاستعداد لانهاء الاحتلال وترك الشعب الفلسطيني ليقرر مصيره بنفسه. أمّا اذا اصرّت اسرائيل على التمسّك بمواقفها الراهنة التي تعبّر عنها «لاءات» رئيس حكومتها، اسحق شامير: «لا شبر»، و«لا للدولة الفلسطينية» و«لا للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية»، فان الصراع الذي بدأ مع اقامة أول مستوطنة صهيونية في العام ١٨٨٢ على أرض فلسطين سيستمر طالما ظل الشعب الفلسطيني من دون دولة مستقلة؛ وأوهام القضاء على شعب جربتها قبل اسرائيل دول أخرى من غير طائل.

هل يحتمل العالم، الذي يتجه نحو آفاق عالم جديد قائم على التعاون الكوني، نشازاً كاسرائيل تتعامل مع العالم بعقلية ما قبل أكثر من ألفي عام؟

ان الطرح الفلسطيني القائل باقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين انما يخفض من بروفيل الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني ليجعله «نزاعاً». وبقدر ما ان «الصراع» غير قابل للحل، فان «النزاع» قابل للتسوية؛ وعلى الاسرائيليين ان يستوعبوا الاتجاهات التي بدأت تسود في المنطقة؛ كما عليهم ان يستوعبوا اتجاهات العالم، أي ان يقبلوا بأنهم جزء من العالم، منه وله، وعليهم ان يسهموا بقسطهم في حل مشكلاته، وان ينتهوا من مقولة «ان العالم كله غوييم» (هناك في أوساط المفكرين الاسرائيليين أصوات عاقلة تدعو الى هذا الاتجاه، لكنها ما زالت أقلية وسط غوغاء القيادة السياسية الاسرائيلية)، وهذه مشكلة اسرائيل، وليست مشكلة الفلسطينيين الذين من حقهم الطبيعي متابعة نضالهم كي يقيموا دولتهم المستقلة؛ وعلى الاسرائيليين حل مشكلتهم بأنفسهم ولأنفسهم؛ فأحد مضامين مبادرة السلام الفلسطينية جعل «الصراع» مع الاسرائيليين «نزاعاً»، أي الانتقال من «استحالة الحل» الى «قابلية التسوية».

منظمة التحرير الفلسطينية والصراع من أجل البقاء (١٩٦٨ ـ ١٩٧١)

عدنان حسين

أظهرت وقائع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ونتائجها، عجز بعض النظام العربي، بتلاوينه السياسية المختلفة القائمة يومذاك، عن التصدي للخطر الاسرائيلي الذي تبدّى ماحقاً هذه المرة؛ فركن الى تسوية سياسية كانت مبهمة، في الواقع، في ما يتعلق بالقضية الجوهرية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي: قضية حقوق الشعب الفلسطيني. فالبيان الختامي والقرارات الصادرة عن القمة العربية الرابعة، التي عقدت في الخرطوم بعد نحو ثلاثة شهور من الحرب، وتحدثت عن «الحق المقدس لشعب فلسطين في وطنه»، لم تحدّد مفهوم هذا الحق، ولا آليات صونه وتحقيقه، بل ان القبول، لاحقاً، بقرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٤٢ كان قبولاً بالمفهوم الذي حدّدته اسرائيل لهذا الحق: «تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين».

وبالنسبة الى الشعب الفلسطيني، فان اندحار بعض النظام العربي أمام الخطر الاسرائيلي شمل، أيضاً، الكيان السياسي الفلسطيني الذي أنشىء في اطار الجامعة العربية (منظمة التحرير الفلسطينية)، وحيل دون تطوّره الى كيان حقيقي، بل وأهمل كلّية في ظروف الحرب، وبعدها، على أمل اضمحلاله وانهياره، ليكون الكبش الذي يفتدي المهزوم به نفسه.

بيد ان الشعب الفلسطيني أدرك، في الحال، سرّ الهزيمة، فاندفع لأخذ قضيته بنفسه، وانخرط في منظمات الكفاح المسلّح السرية، التي راحت تتكاثر وتتوسّع بعد كل عملية فدائية تقع على خطوط وقف اطلاق النار، أو داخل الارض الفلسطينية.

والموقف من الكيان الفلسطيني الرسمي لم يدفع بالمنظمات الفدائية، على الرغم من الشعبية الهائلة التي حظيت بها، الى انشاء كيان بديل. فهذه المنظمات رأت، مع كل تحفظاتها من الكيان وقيادته، انّ من الضروري استمراره، ولكن بصيغة جديدة هي صيغة الكيان الشعبي الثوري، وان من المجدي، كذلك، الاحتفاظ بعلاقته بالجامعة العربية، باعتبار ان هذه العلاقة تنطوي على التزام من الدول العربية بمسؤولياتها تجاه كفاح الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه؛ وربما كان وراء ذلك، أيضاً، تطلع الى ان تسهم هذه العلاقة في كبح الصراعات المنتظرة بين كيان يتعيّن عليه ان يحمل علم التحرير وكيانات رفعت الرايات البيض ولا مناص من التعايش والتعامل معها.

وهكذا، فان الازمة التي نشبت داخل منظمة التحرير الفلسطينية عشية حرب حزيران

(يونيو)، وتفاقمت بعدها، وجدت حلها في استقالة رئيس اللجنة التنفيذية، احمد الشقيري، والمتبقّين من زملائه، في نهاية العام ١٩٦٧، واختيار لجنة تنفيذية جديدة مؤقتة، برئاسة يحيى حمودة، الذي حلّ، أيضاً، محل الشقيري في منصب ممثل فلسطين في الجامعة العربية. وانخرطت اللجنة التنفيذية الجديدة في مساع حثيثة لتحقيق ما كانت لجنة الشقيري قد بذلت محاولات، دون جدوى، في اتجاهه، وهو ضمّ مختلف الكيانات الفلسطينية، السياسية والعسكرية والاجتماعية، الى منظمة التحرير، لتغدو ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني بأسره.

ومنذ انتهاء «حرب الايام الستة» وجدت حركة المقاومة الفلسطينية نفسها في صراع دام مفتوح ضد اسرائيل. فبحلول العام ١٩٦٨، كانت المعارك تدور على نحو يومي بين القوات الاسرائيلية، التي أمّلت نفسها بالراحة بعد سادس أيام الحرب، والفدائيين الذين انتشروا على طول خطوط الهدنة الجديدة وتوغّلوا في عمق الاراضي العربية والفلسطينية، المحتلة للتو، أو منذ عشرين عاماً، وصولاً الى حيفا ويافا وتل ـ أبيب. وأحصت المصادر الاسرائيلية وقوع ١٢٨٨ عملية فدائية بين نهاية حرب حزيران (يونيو) ونهاية العام ١٩٦٨. وفضلاً عن الخسائر المادية، فان تلك العمليات أوقعت في الصفوف الاسرائيلية ٢٣٤ قتيلاً من العسكريين و٤٧ قتيلاً من المدنيين و٧٦٥ جريحاً عسكرياً و٣٣٠ جريحاً مدنياً. واعتبر وزير الخارجية الاميركية ومستشار الأمن القومي الاميركي الاسبق، هنري كيسنجر، هذه الارقام هائلة بالنسبة الى بلد تعداد سكانه مليونان ونصف المليون نسمة. فهي تضاهي ٢٠ ألف قتيل ومئة ألف جريح بالنسبة الى بلد مثل الولايات المتحدة الاميركية[١].

وفي مقابل كمائن الفدائيين للدوريات الاسرائيلية والهجمات بالقنابل على المواقع والمؤسسات العسكرية، والاقتصادية، الاسرائيلية، كانت قوات الجيش والأمن الاسرائيلية تقوم باعتقال الآلاف من سكان الاراضي المحتلة، وبتعذيبهم، جسدياً ونفسياً، وبابعاد المئات الى الخارج، وبنسف البيوت. والتهمة الموجّهة الى من تطاولهم هذه الاجراءات انهم شاركوا في أعمال ضد الامن، أو ساعدوا على تنفيذها. وكل ذلك كان يجرى في ظل اجراءات أشمل: تطويق المخيمات والقرى واحياء المدن، ومنع التجول فيها، وهدم البيوت والمدارس. لكن ساحة المواجهة سرعان ما امتدت الى أبعد من حدودها تلك. فالجيش الاسرائيلي راح يضرب ما أسماه مراكز تجمّع وانطلاق الفدائيين في الدول العربية المجاورة. وبذا، استطاع ان يؤجج نيران الصراع العربي ـ الفلسطيني، الذي أخذ، هو الآخر، ابتداء من هذه المرحلة، طابعاً دموياً.

١٩٦٨ عام الفداء

كان الاردن ساحة العمل الرئيسة للفدائيين، بسبب كثافة الوجود الفلسطيني فيه وطول خط الحدود الاردني ـ الفلسطيني. والحكم الاردني، الذي وقف، في الماضي، عنيداً وصلباً ضد كل شكل من أشكال التنظيم الفلسطيني يقوم خارج اطاره وبعيداً من اشرافه، لم يستطيع، بعد هزيمته السياسية والعسكرية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الحؤول دون انطلاق وتنامي العمل الفدائي، أو ردّ طلب منظمة التحرير الفلسطينية، في مطلع العام ١٩٦٨، باستئناف نشاطها في الاردن، بعدما كان هذا النشاط أوقف في مطلع العام ١٩٦٧، اثر سحب الحكومة الاردنية اعترافها بالمنظمة. لكن الاردن، الذي لم يحد، أبداً، منذ العام ١٩٤٨ عن هدفه الاستراتيجي بجعل الضفة الفلسطينية جزءاً أبدياً من المملكة الهاشمية، والذي حصل على وعد من الولايات المتحدة، بعد حرب حزيران (يونيو)، باعادة الضفة اليه، وربما، أيضاً، الحاق قطاع غزة به، بعد اجراء التعديلات التي كانت اسرائيل تطالب

بها على الحدود لضمان أمنها[٢]، أفزعه النمو الانفجاري لحركة المقاومة الفلسطينية واتجاه الكيان الفلسطيني الرسمي (م.ت.ف.) الى التحوّل الى كيان ثوري موحّد لكل المنظمات الفدائية. ولهذا يمكن تفسير اعلان المسؤولين الاردنيين عن ترحيبهم، دون تحفظ، برغبة منظمة التحرير الفلسطينية في العودة الى العمل في الاردن، اثر اجتماع الملك حسين ورئيس حكومته آنذاك الى وفد اللجنة التنفيذية، برئاسة يحيى حمودة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، بأنه عبّر عن تطلع الحكم الاردني الى ان يقوم الكيان الفلسطيني الرسمي «المعتدل» بضبط حركة المنظمات الفدائية واستخدام هذا الكيان ضد المنظمات «المنفلتة» البعيدة من متناول السيطرة. بيد ان الكيان الفلسطيني هذا خيّب الآمال الاردنية المعلقة عليه. فالاجتماع الموسّع الذي عقدته اللجنة التنفيذية في تلك الفترة، بمشاركة المدراء العامين لدوائر المنظمة ومدراء مكاتبها، أكد الالتزام بالميثاق القومي الفلسطيني، والمحافظة على القضية الفلسطينية حيّة سليمة، واعتماد الكفاح المسلّح وسيلة فعّالة لمقاومة الاحتلال؛ ودعا الى تحقيق الوحدة بين المنظمة وسائر التنظيمات الفلسطينية، وخصوصاً المنظمات الفدائية؛ وشكّل لجنة لاجراء اتصالات فورية مع هذه التنظيمات، وانجاز تلك المهمة، والتمهيد لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني تحقق الوحدة[٣].

لم يكن هذا الاتجاه في نشاط المنظمة ليرضي الحكم الاردني، فبدأ هذا الأخير يطلق انذاراته الاولى في شباط (فبراير) ١٩٦٨، مرة بتحريك القوات العسكرية وتطويق مواقع الفدائيين في الكرامة، وأخرى بالتصريح على لسان وزير الاعلام بأن الاردن لا يقبل «ان يجرى فوق أرضه غير ما يتفق مع المصلحة العربية العليا ويدعم الحفاظ على قضية العرب الاولى... ان كل عمل هادف ينبغي ان ينطلق من أرضنا هذه، ومن خلالنا نحن، وفي اطار ما نرسم ونخطط ونعدّ»[٤]، أو على لسان وزير الخارجية بأن القوات الاردنية «ستضرب بيد من حديد كافة العناصر التي تعطي، بأعمالها، اسرائيل مبرراً لممارسة الضغط على الاردن... وأن الاشخاص الذين يعرّضون الاردن لهجمات العدو سيمنعون، بعد اليوم، من اجتياز الاراضي الاردنية»[٥].

أثار هذا الموقف ردة فعل معاكسة بين صفوف فلسطينيي الاردن والمنظمات الفلسطينية، بل وفي صفوف الشعب الاردني والقوات المسلّحة الاردنية، فارتفعت المطالبات بتسليح المخيمات والقرى الامامية للتصدي للاعتداءات الاسرائيلية المسلّحة التي تركزت على خط الجبهة الاردنية، بدلاً من دعوة الفدائيين الى القاء اسلحتهم وايقاف عملياتهم. ودفع هذا الوضع بالحكم الاردني الى اظهار قدر من التراجع عن موقفه. فرئيس الحكومة، بهجت التلهوني، أعلن، في ٢٣ شباط (فبراير)، عشية اجتماعه الى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ان تصريح وزير داخليته «كان تصرفاً شخصياً»[٦]؛ والملك حسين صرّح، بعد ذلك، بأنه معجب بأعمال الفدائيين، لكنه يريد التنسيق معهم ضمن خطة عمل كبيرة[٧].

لم تكن الدعوة الاردنية الملحاحة الى التنسيق تهدف الى تنظيم العمل الفدائي ومركزته، وبالتالي جعله أكثر فعالية وأقدر على تحقيق أهدافه؛ ذلك ان هذا العمل، بكليته، كان يدفع بالامور في اتجاه مناقض للسياستين الاردنيتين، الداخلية والخارجية. فهو، من ناحية، يثوّر المجتمع الاردني الذي صودرت حقوقه الدستورية منذ صيف العام ١٩٦٦؛ وهو، من ناحية أخرى، يهدّد بنسف مهمة ممثل الامين العام للأمم المتحدة، غونار يارنغ، الذي بدأ، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧، باتصالاته في المنطقة لتنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢؛ ويهدّد، أيضاً، باطاحة الفرصة «الطيبة» التي لاحت للاردن، الذي كان أكثر الاطراف تأييداً للقرار، في الاقتراح الذي عرضته اسرائيل على يارنغ

لعقد اجتماع في قبرص، يضمّ وزراء خارجيات اسرائيل ومصر والاردن، للتفاوض المباشر، تحت اشراف المبعوث الدولي، واعتبار القرار الرقم ٢٤٢ جدولاً لأعمال المفاوضات[٨].

لقد اسقطت نتائج معركة الكرامة، في ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨، كل اطروحات الحكم الاردني بأن العمل الفدائي، الموسوم بأنه «غير منضبط، وغير منسق»، هو في صالح اسرائيل أكثر منه في صالح قضية الفلسطينيين والعرب. فاسرائيل التي زجّت، بقوة كبيرة للغاية، بـ ١٥ ألف جندي في تلك المعركة، على أمل الحاق هزيمة كبرى بحركة المقاومة تزلزل أركانها، تكبّدت خسائر فادحة، ومنيت باندحار عسكري، وسياسي، ومعنوي، هو الأول من نوعه في تاريخها.

بيد ان ذلك لم يكن له الوقع الحسن في عمّان. فرئيس الحكومة الجديد، وصفي التل، حذّر، في نيسان (ابريل)، من «أية محاولات لزيادة عدد الفئات الفدائية»، معتبراً ان «أي تعدد في جهات العمل الفدائي يعني تمكين العدو من النفاذ من ثغرات التعدّد وطعن العمل الفدائي واضعافه»[٩]. ومذاك، بدأ الحكم الاردني بالاعداد لتصفية العمل الفدائي بالقوة المسلّحة، بعدما بدا هذا العمل عصيّاً على السيطرة بعد انتصار الكرامة، فتمّ تشكيل فرقة مسلّحة من رجال البادية، تحت امرة الشريف ناصر بن جميل، خال الملك حسين، مرتبطة بالأمن العام الداخلي[١٠].

وزاد في حساسية الحكم الاردني في تلك الحقبة، ليس فقط تجاه العمل الفدائي ومنظماته، وانما أيضاً حيال منظمة التحرير الفلسطينية، عقد الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني (١٠ ـ ١٧ تموز ـ يوليو ١٩٦٨). فقد شارك في تلك الدورة، لأول مرة، ممثلون عن المنظمات الفدائية، ممّا عُدَّ اعترافاً رسمياً من الكيان الفلسطيني الرسمي بهذه المنظمات وتمهيداً لوضع هذا الكيان بين أيديها. وبالاضافة الى ذلك، كانت قرارات الدورة واجراءاتها معاكسة للرغبات الاردنية. فهي رفضت القرار الرقم ٢٤٢، واعتبرت الكفاح المسلح الطريق الوحيد الى تحرير فلسطين، والعمل الفدائي النواة لحرب التحرير الشعبية الفلسطينية، ودعت الى منح العمل الفدائي حرية العمل في الدول العربية المجاورة، والانطلاق منها. وأُجريت تعديلات على الميثاق القومي الفلسطيني (تغيّر اسمه في هذه الدورة الى الميثاق الوطني الفلسطيني) أكدت التمسّك بالشخصية الوطنية الفلسطينية والاستقلال الوطني الفلسطيني. وأُسقط من الميثاق البند ٢٤ الذي كان ينص على ان لا تمارس منظمة التحرير الفلسطينية أية سيادة على الضفة الفلسطينية أو قطاع غزة أو منطقة الحمّة. وقررت الدورة، أيضاً، ان هدف النضال الفلسطيني هو تحرير فلسطين، وممارسة سيادة الشعب الفلسطيني فيها، وان لهذا الشعب الحق في ان يقيم لنفسه، وعلى أرضه، المجتمع الذي يرتضيه[١١].

وقوبلت تلك القرارات بغيظ مكتوم في العاصمة الاردنية. لكن الملك حسين استغل العدوان الاسرائيلي على السلط، في الرابع من آب (اغسطس)، ليستدعي قادة المنظمات الفدائية في الاردن ويبلغ اليهم ان العدوان يكشف عن ضرورة قيام تنسيق بين الجيش الاردني والعمل الفدائي، وهو، في الوقت الذي يرحّب بالمنظمات الفدائية، يرفض وجود منظمات فدائية هي امتداد مسلّح لبعض الاحزاب العربية؛ ودعا الى عدم معارضة الفدائيين للحل السلمي. وقطع الملك الاجتماع، عندما لم يجد تجاوباً من القادة الفلسطينيين[١٢]. وبدأت، بعد ذلك، حملة اردنية قوية تدعو الى جعل المنظمات الفدائية جزءاً من القوات المسلحة الاردنية. ولم تملك هذه المنظمات الاّ التوجّه الى الرأي العام الاردني، والفلسطيني، والعربي، للضغط من أجل حماية العمل الفدائي. وكان من العوامل التي زادت في استثارة السلطات الاردنية، ان الحركة السياسية والنقابية المحلية افصحت، دون مواربة،

عن عواطف التـأييـد والمساندة للمنظمات الفدائية، وانخرطت، أكثر من غيرها، في فضح مضامين وأهداف السياسة الاردنية، وفي الدفاع عن حق العمل الفدائي في النشاط بحرية داخل الاردن، وعبره، والمطالبة بوضع الجيش الاردني على خط الجبهة، للدفاع عن المخيمات والقرى الامامية التي ظلت خالية من أية قوة عسكرية، الاّ مجموعات الفدائيين. وبهذا، شعر الحكم الاردني بأنه يواجه عزلة داخليـة متـزايـدة لا يمكن ايقافها الاّ بالاستجابة لمطالب الفدائيين، أو الحدّ من تأثيرهم المتسع بتصفيتهم، أو تهميش دورهم في الأقل. ولمّا كان الخيار الاول غير وارد بالمرة، لأسباب ايديولوجية وسيـاسية، فان الباب ظل مفتوحاً للخيار الثاني؛ فكان ان منعت السلطات الاردنية، في ١٣ أيلول (سبتمبر)، عقد مؤتمر دعا اليه «التجمّع الوطني في الضفة الشرقية» الذي شكّل عقب حرب حزيران (يونيو)، وكان سيشارك فيه ممثلون عن الاحزاب السياسية الاردنية والمنظمات الفدائية والنقابات العمالية والمهنية والمنظمات النسائية والنازحين، لمناقشة أفضل السبل لدعم صمود الضفتين وتقوية دفاع الاردن، وتمكينه من مواصلة المعركة مع سائر البلدان العربية. وبعث الملك حسين، في اليوم عينه، الى رئيس حكومته، التلهوني[١٣]، رسالة مطوّلة أعرب فيها عن عزمه على تطبيق شعار التنسيق و«مجابهة كل من لا يؤمن بذلك، أو يتنكّر له»[١٤].

وراحت تتجمع، خلال الايام اللاحقة، نذر صدام مسلّح بين القوات الاردنية والفدائيين، حتى اذا حلّ الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) أعلنت السلطات الاردنية ان معارضاً سورياً، لاجئاً الى الاردن، قد اختطف، وان الخاطفين كانوا يرتدون ملابس فدائيين. وقامت قوات الأمن بعملية دهم وملاحقات واسعة، ومنعت الفدائيين من دخول المدن، وأخذت تدقق في هوياتهم، واعتقلت عدداً منهم، ووقعت صدامـات مسلحـة في عمّـان واربـد. وطبّقت السلطات الاردنية اجراءات حظرت بها على الفدائيين دخول المدن، الاّ بأوامر من وزارة الداخلية، ومنعتهم من التجوّل بملابس الميدان. وتبيّن، لاحقاً، ان العناصر التي كانت تدبّر الاستفزازات ضد الفدائيين، في تلك الفترة والسنوات التالية، تنتمي الى مجموعة يرعاها القصر، تدعى «كتائب النصر»[١٥].

كان الحـادث مفتعلاً متعمّداً. ففي المفاوضات التي أُجريت بين السلطات الاردنية والمنظمات الفـدائيـة آنـذاك، تركّزت المطالب الاردنية على اعادة النظر في مواقع الفدائيين، وتحديد تحركات سياراتهم، وتنظيم دخولهم المدن، وطلبت نقل معسكرات بكاملها الى أماكن غير صالحة للعمل الفدائي.

وما كادت تلك الازمة تنفرج قليلاً، حتى عاد الوضع يهدد بالانفجار مجدداً. فقد اصطدمت قوات الامن والجيش بالتظاهرات الشعبية التي أُجريت في عمان، في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر)، واقتحم فيهـا بعض المتـظاهرين السفارة الاميركية. وسقط في الصدامات قتلى وجرحى. ووجّه الملك حسين خطاباً، شديد اللهجة، أعلن فيه ان الحكومة قررت ان تضع حداً لـ «الاستهتار». واثر اجتماع عقده مع رئيس حكومته وقادة الجيش والامن العام والمخابرات، حاصرت قوات البادية المخيمات الفلسطينية في مدينـة عمّان، فتصدّت لها قوات المقاومة. وفي المفاوضات التي اجراها الملك مع قادة المنظمات الفدائية، أُعلم هؤلاء بطلب سحب الأسلحة من منظماتهم ومنع الفدائيين من دخول المدن والقرى بأسلحتهم ولبـاسهم، وهـو ما قوبل بالرفض. وبعد هدوء الحال، اثر برقية بعثها الرئيس المصري الراحـل، جمـال عبدالناصر، الى الملك حسين، وتوسط قائد القوات العراقية المرابطة في الاردن بين الطرفـين، أبـرمت الحكومة الاردنية والمنظمات الفلسطينية اتفاقاً، من ١٤ بنداً، نظّم العلاقة بين الطرفين. وعلى الرغم ممّا انطوى عليه الاتفاق، الذي فرض تقييدات كبيرة على حرية العمل الفدائي

في الاردن، من تنـازلات من جانب المنـظمات الفدائية، فانه تضمّن جوانب ايجابية بمقاييس تلك الحقبة، تمثّلت في تأجيل الصدام الذي أعدّت له السلطات الاردنية لكسر شوكة المقاومة الفلسطينية والانقضاض عليها، وفي اعتراف الحكم الاردني بمنظمات الكفاح المسلح، وهو ما جسّدته الاجتماعات العلنية للملك حسين ورئيس حكومته مع قادة هذه المنظمات، وعقد أول اتفاق رسمي معهم. وتمثّلت ايجابية الاتفاق، أخيراً، في اضفاء المصداقية على التأكيدات المتكررة للمنظمات الفدائية بأنها لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وان كل غايتها محاربة اسرائيل واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني منها.

وبوجود حدود مشتركة للبنان مع فلسطين، وقسم كبير من الشعب الفلسطيني اقتلع عنوة من وطنه منذ عقدين وعاش في ظروف اقتصادية واجتماعية بالغة السوء، لم يكن بالامكان الحؤول دون انتقال ظاهرة الكفاح المسلّح الى الوسط الفلسطيني في هذا البلد، الذي شهد العام ١٩٦٨ انطلاقة العمل الفدائي فيه. ولقد كان الرد الاسرائيلي سريعاً، وقوياً، بقصف القرى اللبنانية الجنوبية لترويع سكانها والدولة اللبنانية ودفعها الى وأد العمل الفدائي وهو في المهد. ونجحت العمليات الاسرائيلية في اثارة حملة معادية للمقاومة الفلسطينية اضطلعت بها الاحزاب والشخصيات اليمينية. وحدث أول توتّر للسلطة اللبنانية في الصراع مع المنظمات الفدائية في خريف ذلك العام، عندما اعتقلت القوات اللبنانية ثلاثة فدائيين كانوا ينقلون أسلحة الى احدى قواعد الفدائيين خارج لبنان. وأصرّت السلطات اللبنـانيـة على محـاكمة الفدائيين بتهمة الحيازة غير المشروعة للاسلحة. وقد هاجم رئيس الحزب الاشتراكي التقدمي، النائب كمال جنبلاط، موقف الحكومة من العمل الفدائي، ووصفه بأنه لا يعبّر عن مشاعر الشعب اللبناني. واستثار موقف الحكومة ذاك الجماهير الشعبية اللبنانية، والفلسطينية، والاحزاب الوطنية، والنقابات العمالية، فنظّمت التظاهرات التي طالبت باطلاق حرية العمل الفدائي، وفتـح الحـدود له، وتسليح القرى الحدودية، واقرار مشروع التجنيد الاجباري، وتنفيذه، لمواجهة اعتداءات اسرائيل. وفي ٢٢ كانون الاول (ديسمبر)، أُعلن عن تأسيس «الهيئة اللبنانية لنصرة النضال الفلسطيني»، اشترك في انشائها ثلاثون حزباً ومنظمة نقابية واجتماعية. وجاء في نظامها الاساسي ان غايتها دعم المنظمات الفدائية، مالياً واعلامياً، والسعي الى توحيدها والتنبيه الى الخطر الصهيوني على لبنان(١٦).

وقبـل ان ينتهي العام بثلاثة أيام أغارت طائرات مروحية اسرائيلية على مطار بيروت، ونسف المـظليون الاسرائيليون ١٣ طائرة مدنية لبنانية. وبرّر ناطق اسرائيلي ذلك العمل بأنه ردّ على قيام فدائيين من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قبل ذلك بيومين، بمهاجمة طائرة مدنية اسرائيلية في مطار اثينا، واحداث اضرار فيها، وقتل أحد ركابها، بزعم ان الفدائيين وصلا الى اثينا من بيروت، وانهمـا ينتميـان الى فرع الجبهة الشعبية في لبنان. وسنرى، لاحقاً، ان تلك الغارة كانت البداية لانخراط النظام اللبناني في الحلف غير المعلن المناهض للثورة الفلسطينية، وفي صراع مرير وطويل ضدها.

أمّا سوريا التي التزمت التحفظ حيال الكيان الفلسطيني الرسمي، باعتباره «فاقد الثورية ورضي بأن يكون جزءاً من النظام العربي الذي لا يؤمن بحرب التحرير الشعبية»، فانها لم تُبد انحيازاً الى العمل الفدائي ومنظماته. ففي العام ١٩٦٨، كان ممنوعاً على الفدائيين مهاجمة القوات الاسرائيلية انطلاقاً من الجولان، وفرضت الحكومة السورية عليهم التنقل عبر الحدود بجوازات سفر رسمية، بدلاً من البـطاقـات العسكـريـة التي تزوّدهم بهـا منـظمـاتهم، واستثنت من ذلك أعضـاء منـظمـة

«الصاعقة» التي أنشأها، في العام السابق، حزب البعث الحاكم في سوريا. وتوتّرت، في ذلك العام، العلاقات بين دمشق والفدائيين واثنتين من المنظمات الفدائية الرئيسة، هما «فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. فقد حاول السوريون اقناع قادة «فتح» بغلق معسكرات التدريب التابعة لحركتهم، الاّ ان اولئك القادة رفضوا ذلك، وأشاروا للسلطات السورية بأن تقوم هي بغلق المعسكرات. واعتقل، في دمشق، في آذار (مارس) ١٩٦٨، ثلاثة من قادة الجبهة الشعبية، بينهم أمينها العام د. جورج حبش. ولم تلق جهود قيادة م.ت.ف. لاطلاق سراحهم أي استجابة. وقد أفلحت وحدة من فدائيي الجبهة في اطلاق سراح حبش، في تشرين الثاني (نوفمبر)، باختطافه في اثناء نقله من السجن الى مركز التحقيق[١٧].

وفي ما يتعلق بالموقف من منظمة التحرير الفلسطينية، فعندما شكلت القيادة الجديدة للمنظمة، في مطلع العام ١٩٦٨، لجنة، برئاسة حمودة، للاتصال بالمنظمات الفدائية، من اجل تحقيق الوحدة الوطنيـة الفلسطينية في اطار منظمة التحرير، رفضت دمشق، حين زارتها اللجنة، اعتبار م.ت.ف. الناطق الرسمي، والنهائي، باسم شعب فلسطين[١٨]. وفي الواقع، ان ذلك كان استمراراً لموقف سوريا من الاجهزة المنبثقة من مؤتمرات القمة العربية، ومن منظمة التحرير بقيادتها السابقة. لكن تغيّراً مفـاجئـاً طرأ على الموقف السوري حيال منظمة التحرير والمنظمات الفدائية اثر معركة الكرامة في الاردن. ففي الرابع من نيسان (ابريل)، امتدح احد المسؤولين السوريين، هو اللواء مصطفى طلاس، في محاضرة القاها في دمشق، اسلوب حرب التحرير الشعبية الذي اتبعته منظمة التحرير و«فتح» في مواجهتهما للعدوان الاسرائيلي على الكرامة. وفي أواسط الشهر، استقبل وزير الخارجية السورية، د. ابراهيم ماخوس، الرئيس المؤقت للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وبحث معه في أوجه التعاون بين الحكومة السورية والمنظمة[١٩].

المنظمة كيان ثوري

كان العام ١٩٦٩ احدى النقاط الفاصلة في التاريخ الفلسطيني؛ اذ تحوّلت خلاله منظمة التحرير الفلسـطينيـة الى كيـان ثوري موحّـد للمنظمات الفدائية. ففي الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت من ١ ـ ٤ شباط (فبراير) من ذلك العام، انبثقت لجنة تنفيذية منتخبة للمنظمة، برئاسة ياسر عرفات، وضمّت ممثلين عن المنظمات الفدائية المشاركة في الدورة، فضلاً عن المستقلّين[٢٠]. وأنشأت اللجنة، اثر مباشرتها أعمالها، هيئة هي «قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني»، لتـوحيـد الايادي الضاربة للثورة الفلسطينية. وبعد سبعة شهور، عقدت الدورة السادسة، التي حدّدت هدف النضال الفلسطيني باقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية.

وأسـهمت التـطوّرات تلك، اضـافة الى صمود الثورة الفلسطينية في وجه محاولات تطويقها في الاردن، واندلاع حرب الاستنزاف بين مصر واسرائيل، في آذار (مارس) من ذلك العام، في تصعيد العمل الفدائي. واعترف العديد من المسؤولين الاسرائيليين بأن الفدائيين تمكّنوا، خلال ذلك العام، من الحاق خسائر مادية وبشرية فادحة باسرائيل، وانه يستحيل على اسرائيل حماية نفسها، كلية، من هجماتهم. حتى ان وزير الدفاع، موشي دايان، اعتبر ان ما بين الفدائيين واسرائيل حالة حرب؛ فيما أعلن زميله وزير الخارجية، أبا ايبن، ان أية اتفاقية سلام يتمّ التوصل اليها مع الدول العربية يجب ان تشتمـل على التصفية التامة للعمل الفدائي وايقافه نهائياً[٢١]. وقد أحصت مجلة «معراخوت» الاسرائيليـة، في عددهـا الصادر في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠، ان الفدائيين قاموا بـ «٩٩٦

عملية داخل اسرائيل والمناطق المحتلة في الفترة بين ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ والاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠، وكانت خسائر اسرائيل فيها ٣٠٢ قتيلاً، بينهم ٢٨٨ عسكرياً، و٨٦١ جريحاً، بينهم ٨٣٣ عسكرياً. ويتضاعف العدد تقريباً باضافة خسائر المعارك التي دارت، في العام عينه، بين الجيوش العربية النظامية (الجيش المصري على وجه الخصوص) والجيش الاسرائيلي. ففي تلك المعارك تكبّدت اسرائيل ٢١١ قتيلاً و١٠٩٨ جريحاً»[٢٢].

وفي ذلك العام، اشتعلت، أيضاً، جبهة العمليات الخارجية. فالجبهة الشعبية، التي بقيت خارج اطار منظمة التحرير الفلسطينية، هاجمت طائرة اسرائيلية في مطار زيورخ، وثلاث مؤسسات تجارية في لندن، وعدة مبان في هولندا وبلجيكا وألمانيا الاتحادية، واختطفت طائرة اميركية الى دمشق وفجّرتها[٢٣].

وظلت جبهة الاردن هادئة على نحو غير عادي طوال العام. فقد اتسمت تصريحات المسؤولين الاردنيين بمجاملة العمل الفدائي. وعلى سبيل المثال، فان الملك حسين قال، في وسائل الاعلام البريطانية، ان للفلسطينيين الحق في حمل السلاح والقتال من أجل بلادهم وحقوقهم، وانه لا يرغب في اخماد حركة المقاومة الفلسطينية، أو السيطرة عليها. ورئيس الحكومة، التلهوني، صرّح بأن حكومته ليست لها تحفظات من العمل الفدائي، الذي لا وصاية لأحد عليه، ولا علاقة للحكومات به[٢٤].

وأبدت المنظمات الفلسطينية، من جهتها، حرصاً على التعايش السلمي مع الحكم الاردني، ما دام لا يضع العقبات الكبيرة أمام كفاحها المسلّح ضد اسرائيل. وعندما أعلن الملك حسين، في نيسان (ابريل)، في اثناء زيارة له لواشنطن، مشروعه ذا النقاط الست لتسوية أزمة الشرق الاوسط، والذي تضمّن مبادىء ترتقي الى مستوى الكفر بالنسبة الى حركة المقاومة الفلسطينية في تلك الحقبة، كانهاء حالة الحرب واحترام سيادة جميع بلدان المنطقة والاعتراف بحقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة، الخ، اكتفت المنظمات الفلسطينية باعلان التنديد به، ورفضه.

لكن جو العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية ما لبث ان توتر سياسياً، ونفسياً، ابتداء من ٣٠ حزيران (يونيو)، حين عيّن الملك حسين اللواء ناصر بن جميل قائداً عاماً للجيش الاردني، واللواء الركن علي الحياري رئيساً لهيئة الاركان، والفريق عامر خمّاش وزيراً للدفاع، واللواء محمد رسول الكيلاني وزيراً للداخلية. فابن جميل والكيلاني، على وجه الخصوص، كانا معروفين بمناوأتهما للعمل الفدائي. وما زاد في ريبة الفلسطينيين حيال تلك التعيينات انها جاءت في أعقاب تدمير اسرائيل قناة الغور الشرقية الاردنية، انتقاماً للعمليات الفدائية. وعلى الرغم من ان القائد الجديد للجيش الاردني صرّح مؤيداً العمل الفدائي، طلبت قيادة منظمة التحرير من الحكومة الاردنية ايضاحات حول طبيعة التغييرات في المناصب العسكرية، والامنية، واجتمع رئيس الحكومة، زيد الرفاعي، الى ممثلي قيادة المنظمة. ولاحقاً، اجتمع بهم الملك حسين، وسعى الى تبديد شكوكهم حيال النوايا الاردنية بالنسبة الى المقاومة. وفي ١٤ تموز (يوليو)، نفى متحدث عسكري اردني ان تكون لتلك التغيرات علاقة بسياسة جديدة تجاه الفدائيين، واعتبر ان القصد من اثارة الشكوك حولها احداث وقيعة بين القوات المسلحة الاردنية والفدائيين[٢٥].

وفي مقابل عامها البارد في الاردن، واجهت المقاومة الفلسطينية عاماً ساخناً في لبنان. فالغارة الاسرائيلية على مطار بيروت تسبّبت في اسقاط الحكومة اللبنانية القائمة آنذاك، وتشكيل